



برنامج قياس الرأي العامّ العربي - المؤشر العربي ٢٠١٤

اتّجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ

نحو مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية

سلسلة: برنامج قياس الرأي العام العربي – المؤشر العربي ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

www.dohainstitute.org

| | |
|----|--|
| ١ | مقدمة |
| ٢ | أولاً: اتجاهات الرأي العام الفلسطيني بشأن جولات كيري لتوقيع "اتفاق الإطار" |
| ٤ | هل يقبل الفلسطينيون بتقديم مزيد من التنازلات |
| ٦ | ثانياً: المصالحة الوطنية الفلسطينية |
| ٩ | الانتخابات الرئاسية والتشريعية |
| ١١ | الخلاصة |

مقدمة

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشر العربيّ لعام ٢٠١٤ في فلسطين خلال الفترة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. ويعدّ المؤشر العربيّ استطلاعاً سنوياً يقوم المركز العربيّ بتنفيذه في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العامّ العربيّ نحو مجموعة من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك اتجاهات الرأي العامّ نحو قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية والمدنية وتقييم المستجيبين لمؤسسات دولهم.

لقد تضمّنت استمارة المؤشر العربيّ في فلسطين لهذا العام، إضافة إلى الأسئلة الرئيسة والأساسية المتكررة سنوياً، مجموعة من الأسئلة تهدف إلى التّعرف على اتجاهات الرأي الفلسطينيّ نحو مجموعة من الموضوعات الزاهنة. وذلك تماشياً مع تقاليد المركز العربيّ بتضمين المؤشر مجموعة من الأسئلة التي تقيس اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربيّة نحو قضايا وطنية راهنة يتفاعل معها المواطنون ويتأثرون بها. وكان على رأس هذه الموضوعات اتجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ نحو عملية مفاوضات السلام، وبخاصة في ضوء الجولات التي أجراها وزير الخارجية الأميركيّ جون كيري من أجل توقيع "اتفاق الإطار" لاستئناف المفاوضات ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. كما تضمّنت الاستمارة أسئلة تهدف إلى التّعرف على آراء الفلسطينيين بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها، بالإضافة إلى أسئلة حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية.

يعرض هذا التقرير النتائج الرئيسة لاتجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ في الضفة وقطاع غزة نحو الموضوعين التاليين:

• جولات جون كيري لتوقيع "اتفاق الإطار" بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

• المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وقد نُفّذ استطلاع المؤشر العربيّ ميدانياً في فلسطين على عينة من ١٥٢٠ مستجيباً في كل من الضفة وغزة من خلال إجراء مقابلات "وجاهية"، وذلك باستخدام العينة العنقودية الطبقيّة متعدّدة المراحل المنتظمة والموزونة ذاتياً والمتناسبة مع الحجم. وقد أُخذ في الاعتبار التوزيع الجندري (الذكور والإناث)، ومتغير الحضر والريف، وكذا التقسيمات الإدارية الرئيسة في الضفة وغزة. وقد صمّمت العينة بحيث يكون لكل فرد

في المجتمع احتمال متساو في الظهور في العينة. وبذلك فإن نسبة الثقة في هذا الاستطلاع تبلغ ٩٧,٥%، وبهامش خطأ $\pm 2\%$.

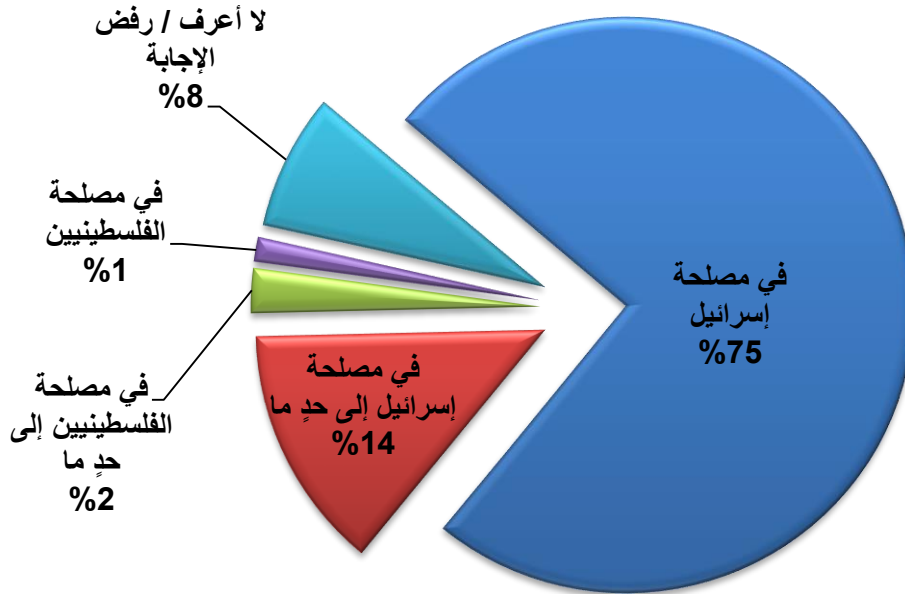
وجرت مرحلة التنفيذ الميداني لهذا الاستطلاع خلال الفترة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وقد نفذته فرقٌ بحثيةٌ مؤهلةٌ ومدربةٌ تابعةٌ لمركز "قياس" للاستطلاعات والدراسات المسحية في فلسطين، تحت الإشراف الميداني المباشر لفريق المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ويغتم المركز العربي هذه الفرصة لتقديم الشكر للمُستجيبين الفلسطينيين الذين شاركوا في هذا الاستطلاع.

أولاً: اتجاهات الرأي العام الفلسطيني بشأن جولات كيري لتوقيع "اتفاق الإطار"

سُئل الفلسطينيون حول جولات كيري التي أجراها من أجل توقيع "اتفاق الإطار" لاستئناف المفاوضات ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهل سيكون توقيع هذا الاتفاق في مصلحة الفلسطينيين أم الإسرائيليين؟ لقد أفاد ٨٩% من الرأي العام الفلسطيني بأن "اتفاق الإطار" الذي يروج له كيري سيكون في مصلحة الإسرائيليين (٧٥% سيكون هذا الاتفاق في مصلحة الإسرائيليين، و ١٤% سيكون هذا الاتفاق في مصلحة الإسرائيليين إلى حد ما)، مقابل ٣% من الفلسطينيين أفادوا بأن اتفاق الإطار سيكون في مصلحة الفلسطينيين (١% في مصلحة الفلسطينيين، ٢% في مصلحة الفلسطينيين إلى حد ما).

الشكل (١)

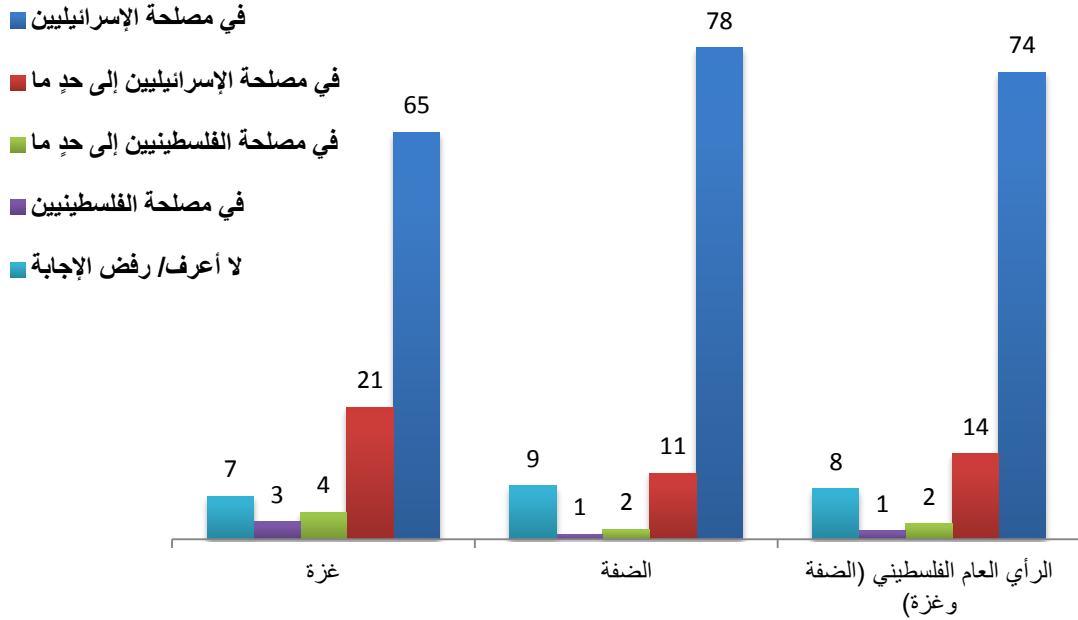
اتجاهات الرأْي العامّ الفلسطينيّ بشأن "اتفاق الإطار" الذي يروّج له جون كيري



إنّ تحليل اتجاهات الرأْي العامّ الفلسطينيّ في كل من الضفة وغزة بشأن "اتفاق الإطار"، يشير إلى توافق كل من مستجبي الضفة وغزة على أنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين؛ إذ إنّ ٨٩% من مُستجبي الضفة أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين، مقابل ٨٦% عند مستجبي غزة. وعلى الرغم من عدم وجود تباين بين مستجبي الضفة وغزة بشأن هذه المسألة، فإنّ التباين بينهم يظهر حول الدرجة التي سيكون فيها "اتفاق الإطار" في مصلحة الإسرائيليين؛ إذ إنّ ٧٨% من مستجبي الضفة أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين، و ١١% أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين إلى حدّ ما. أمّا في غزة فقد كانت النسبة ٦٥% بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين و ٢١% بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين إلى حدّ ما. إنّ توافق الفلسطينيين على أنّ "اتفاق الإطار" الذي يروّج له كيري يصبّ في المحصلة النهائية في مصلحة إسرائيل، هو تعبير جلي عن رفض واسع لهذا الاتفاق في الشارع الفلسطيني.

الشكل (٢)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني في الضفة وغزة بشأن "اتفاق الإطار" الذي يروج له جون كيري



هل يقبل الفلسطينيون بتقديم مزيد من التنازلات

وفي السياق نفسه، ومن أجل تعميق إدراكنا لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تم سؤال الفلسطينيين حول إن كانوا يوافقون على قبول مجموعة من الشروط التي عادة ما يجري تناولها بوصفها قضايا أساسية يجب على الفلسطينيين الموافقة عليها من أجل الوصول إلى اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل، وهي:

١. الاعتراف بيهودية إسرائيل.
٢. التعويض بدلاً من حق العودة.
٣. تبادل الأراضي.
٤. نزع السلاح الفلسطيني.
٥. إبقاء سيطرة إسرائيل على المنافذ البحرية والبرية والجوية.
٦. إبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار.

٧. احتفاظ إسرائيل ببعض المستوطنات/ البؤر الاستيطانية.

٨. تقسيم القدس الشرقية.

٩. استمرار التنسيق الأمني.

وقد طُلب من المستجيبين إبداء رأيهم إن كانوا يوافقون على كل إجراء من هذه الإجراءات أو يعارضونه في سبيل توقيع اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل. وقد أظهرت النتائج أنّ هنالك شبه إجماع بين الفلسطينيين على معارضة كل إجراء من هذه الإجراءات؛ إذ عبّر ما نسبته ٨٠% إلى ٩٥% من الرأي العام الفلسطيني عن معارضته لهذه الإجراءات. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرّأي العامّ الفلسطينيّ لديه مواقف محددة وواضحة تجاه هذه الموضوعات؛ إذ إنّ نسبة الذين أفادوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة لم تتجاوز ١% عند سؤالهم عن كل إجراء من هذه الإجراءات.

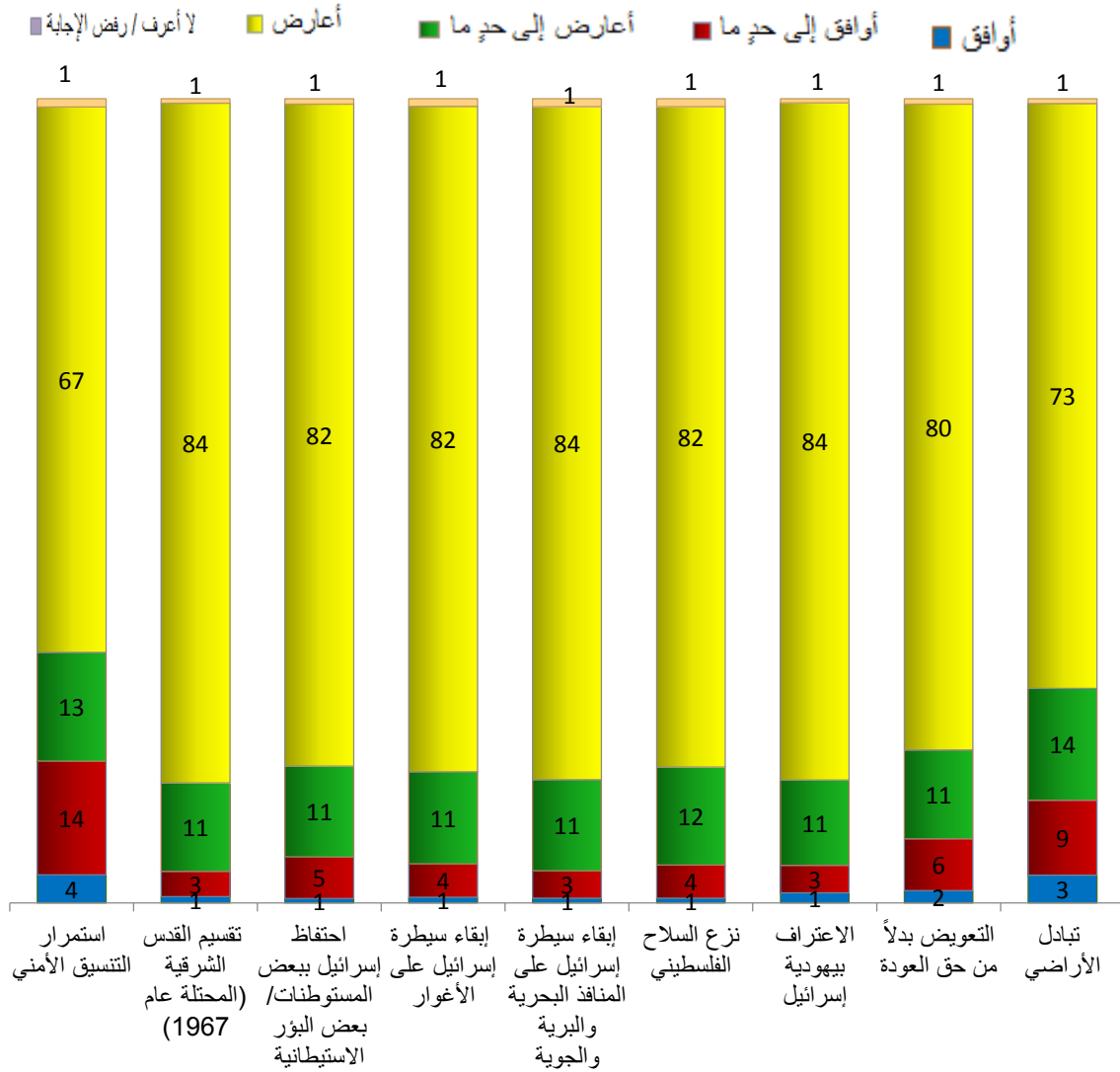
أمّا الإجراءات التي حظيت بأعلى نسب معارضة من قبل الرّأي العام الفلسطيني (أكثر من ٩٠%) فهي: تقسيم القدس الشرقية، والاعتراف بيهودية إسرائيل، وإبقاء سيطرة إسرائيل على المنافذ البحرية والبرية والجوية، ونزع السلاح الفلسطيني، وإبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، والاحتفاظ ببعض البؤر الاستيطانية (المستوطنات)، والتعويض بدلاً من حق العودة.

وعند تحليل اتجاهات الرّأي العام الفلسطينيّ تجاه قبول هذه الشروط أو معارضتها في كل من الضفة وغزة، فتشير النتائج، وبشكلٍ جليّ، إلى توافقٍ مُستجيبٍ كل من الضفة وغزة برفض هذه الشروط وبنسبٍ مُتقاربة. إنّ التوافق الفلسطيني إلى حد الإجماع على رفض هذه الشروط يعكس بشكلٍ واضح أنّ الرّأي العام الفلسطيني يرفض أن يُقدّم الفلسطينيين المزيد من التنازلات من أجل تحقيق اتفاق سلام مع الإسرائيليين. كما أنّ شبه الإجماع على رفض هذه الشروط يعكس أنّ الرّأي العام الفلسطيني يعتبر أنّ هذه الموضوعات قد أصبحت بمنزلة ثوابت رئيسة للشعب الفلسطيني تكرّست عبر تاريخ القضية الفلسطينية ولا يحق التنازل عنها. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ أغلبية هذه الشروط مثل سيطرة إسرائيل على المعابر البرية والبحرية والجوية، واستمرار التنسيق الأمني، وإبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، والاستيطان الإسرائيلي هي إجراءات مُطبقة على أرض الواقع وبشكلٍ فعليّ من قبل إسرائيل على الفلسطينيين، وهي عوامل رئيسة في استمرار معاناتهم اليومية، وهي كذلك محل إجماع فلسطينيّ على رفضها.

الشكل (٣)

الرأي العام الفلسطيني: المعارضون والموافقون على مجموعة من الشروط للوصول إلى اتفاق سلام

نهائي مع إسرائيل



ثانياً: المصالحة الوطنية الفلسطينية

كما تمت الإشارة سابقاً، فقد تضمّن استطلاع المؤشر العربي في فلسطين أسئلة بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية. وتكمن أهمية التعرف على اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو هذا الموضوع بسبب أهميته

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية بصفة عامّة وإلى المجتمع الفلسطينيّ في الضفة وقطاع غزة بصفة خاصة، في ظل استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني على مدار أكثر من سبعة أعوام. وفي هذا السياق، فقد تم عرض ثلاثة إجراءات على المستجيبين عادةً ما يجري تداولها كإجراءات ضروريّة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وهي إجراء انتخابات رئاسيّة، وإجراء انتخابات تشريعيّة، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينيّة. وطلّب من المستجيبين أن يرتبوا هذه الإجراءات حسب أهميّتها في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية.

وتُظهر النتائج أنّ الرأى العام الفلسطيني غير منحاز بشكل كبير بشأن أن تكون إحدى هذه الإجراءات لها أولوية على حساب الأخرى؛ فقد توزّعت آراء الفلسطينيين على أولويّة الإجراءات الثلاثة وبشكل متقارب. لكنّ الكتلة الأكبر من الرأى العام الفلسطينيّ وبنسبة ٣٨% أفادت بأنّ إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينيّة هي أهم إجراء يجب عمله من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ويرى ٢٨% من المُستجيبين أنّ إجراء انتخابات تشريعيّة هو أهم إجراء لتحقيق المصالحة، فيما أفاد ٢٤% بأنّ إجراء انتخابات رئاسيّة هو الإجراء الذي يجب أن يكون له الأولويّة.

إنّ تحليل اتجاهات الرأى العام الفلسطينيّ في كلٍ من الضفة وغزة نحو أهم إجراء لتحقيق المصالحة الفلسطينية يعكس عدم وجود تباينات بين مُستجيبى الضفة وغزة بشأن أولويّة الإجراءات؛ إذ يتفق المُستجيبون على أنّ إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم إجراء يجب عمله من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وبنسبة ٣٨% في الضفة و٣٧% في غزة. وعلى الرّغم من وجود بعض التباينات بين مُستجيبى الضفة وغزة حول أولويّة إجراء انتخابات تشريعيّة أو رئاسيّة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، فإنّ هذه الفروق طفيفة وغير جوهرية من الناحية الإحصائيّة. ومن المهم الإشارة إلى أنّ ٥% من الرأى العام الفلسطينيّ أفاد بأنّ هذه الإجراءات يجب أن تكون لها الأولويّة نفسها.

الجدول (١)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مجموعة من الإجراءات لتحقيق المصالحة الوطنية حسب أهميتها

| أهم إجراء | ثاني أهم إجراء | ثالث أهم إجراء | تساوي الجميع | لا يعد أي منها مهماً | لا أعرف/ رفض الإجابة |
|--------------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------------|----------------------|
| إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية | ٢٥ | ٢٧ | ٥ | ١ | ٤ |
| انتخابات تشريعية | ٣٦ | ٢٥ | | | |
| انتخابات رئاسية | ٢٩ | ٣٨ | | | |

وفي إطار تعميق المعرفة باتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو المصالحة الوطنية، فقد تم سؤال المستجيبين ضمن صيغة السؤال المفتوح عن رأيهم في أهم عائق وثناني أهم عائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية. وتظهر النتائج بأنه ليس هناك توافق على سبب واحد بوصفه عائقاً أمام المصالحة الفلسطينية؛ فقد ذكر مستجيبو فلسطين أكثر من ٥٠٠ إجابة كعوامل معوقة أمام تحقيق المصالحة الوطنية تم تجميعها في ١٣ بنداً رئيسياً.

يتوافق ٣٥% من المستجيبين على أنّ المصالح الحزبية أو الشخصية لقيادات الفصائل الفلسطينية تُمثّل العائق الأهم أمام تحقيق المصالحة الوطنية، في حين أنّ ٢٠% أفادوا بأنّ الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الرئيس، فيما أفاد ٩% بأنّ التدخل الخارجي (الولايات المتحدة، إسرائيل، إيران، بلدان عربية) تمثّل العائق الأساسي أمام تحقيق المصالحة. وأفاد ٤% بأنّ قيادة حماس وحكومة غزة تمثّل العائق الأهم، وبنسبة مُتطابقة أفاد ٤% من الفلسطينيين بأنّ مواقف قيادة فتح والسلطة الفلسطينية تمثّل العائق الأهم أمام تحقيق المصالحة الوطنية.

الجدول (٢)

اتجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ تجاه أهمّ عائق وثاني أهمّ عائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية

| المعدل (أهمّ عائق + ثاني أهمّ عائق) | ثاني أهمّ عائق | أهمّ عائق | |
|--|----------------|-----------|--|
| ٣٠ | ٢٤ | ٣٥ | المصالح الحزبية أو الشخصية لقيادات الفصائل الفلسطينية |
| ١٩ | ١٧ | ٢٠ | الاحتلال الإسرائيلي |
| ١٣ | ١٩ | ٩ | تدخل أطراف خارجية |
| ٤ | ٤ | ٤ | عدم وجود نية ورغبة في المصالحة |
| ٤ | ٣ | ٤ | مواقف قيادة حماس وحكومة غزة |
| ٤ | ٣ | ٤ | مواقف قيادة فتح والسلطة الفلسطينية |
| ٣ | ٣ | ٢ | انتشار الخلاف والحقد بين الطرفين |
| ٣ | ٤ | ٢ | مشاكل اقتصادية |
| ٣ | ٣ | ٢ | اختلاف وجهات النظر والانقسام بين الطرفين بشأن موضوعات أساسية |
| ١ | ١ | ١ | عدم الاستقرار الأمني |
| ٤.٠ | ١ | ٣.٠ | عدم وجود ديمقراطية وتعددية سياسية |
| ٤.٠ | ١ | ٢.٠ | الأوضاع في البلدان العربية وانشغالها عن مساندة القضية الفلسطينية |
| ٢.٠ | ١.٠ | ٣.٠ | الانتخابات الرئاسية والتشريعية |
| ٣ | ٣ | ٢ | أسباب أخرى |
| ١٤ | ١٦ | ١٣ | لا أعرف/ رفض الإجابة |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | المجموع |

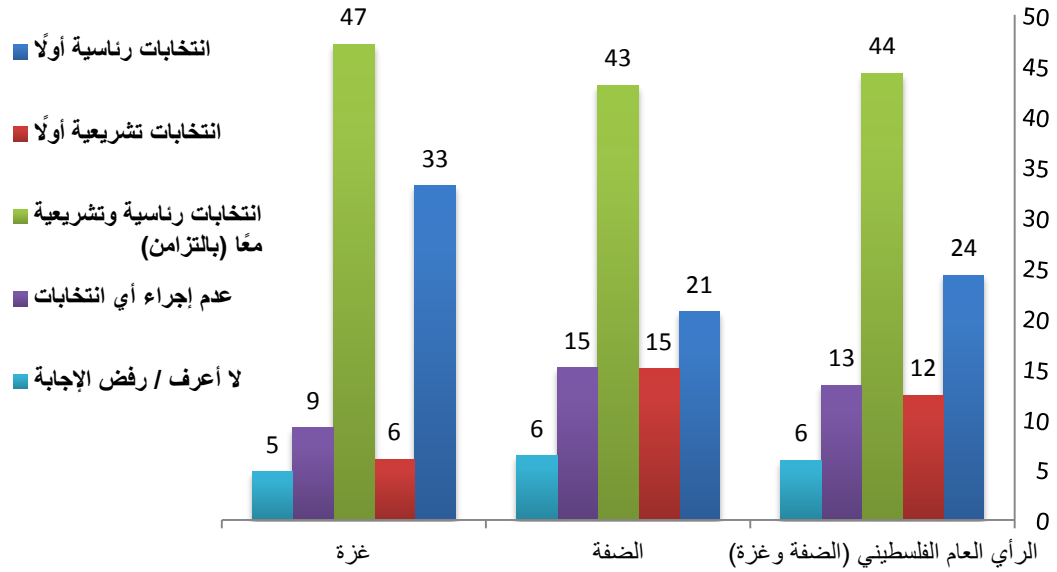
الانتخابات الرئاسية والتشريعية

وفي سياق التعرّف على اتجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ نحو المصالحة الوطنية، وبخاصّة ارتباط مباحثات المصالحة عادةً بالانتخابات التشريعية والرئاسية، وفي ضوء مرور عدّة سنوات على انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس الفلسطينيّ محمود عباس، وكذلك انتهاء فترة المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ؛ فقد تمّ التعرّف على آراء الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية من خلال السؤال التالي: هل تعتقد أنّ الأولوية يجب أن تكون لإجراء انتخابات رئاسية أم تشريعية؟ تظهر النتائج أنّ الرأي العامّ الفلسطينيّ منحاز إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بصورة متزامنة؛ إذ إنّ ٤٤% يؤيّدون مثل هذا الإجراء، في حين فضّل

٢٤% إجراء انتخابات رئاسية أولاً، وفضل ١٣% أن يكون لإجراء انتخابات تشريعية الأولوية.

الشكل (4)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو أولوية إجراء انتخابات رئاسية، أو تشريعية، أو رئاسية وتشريعية معاً، أو عدم إجراء أي منهما



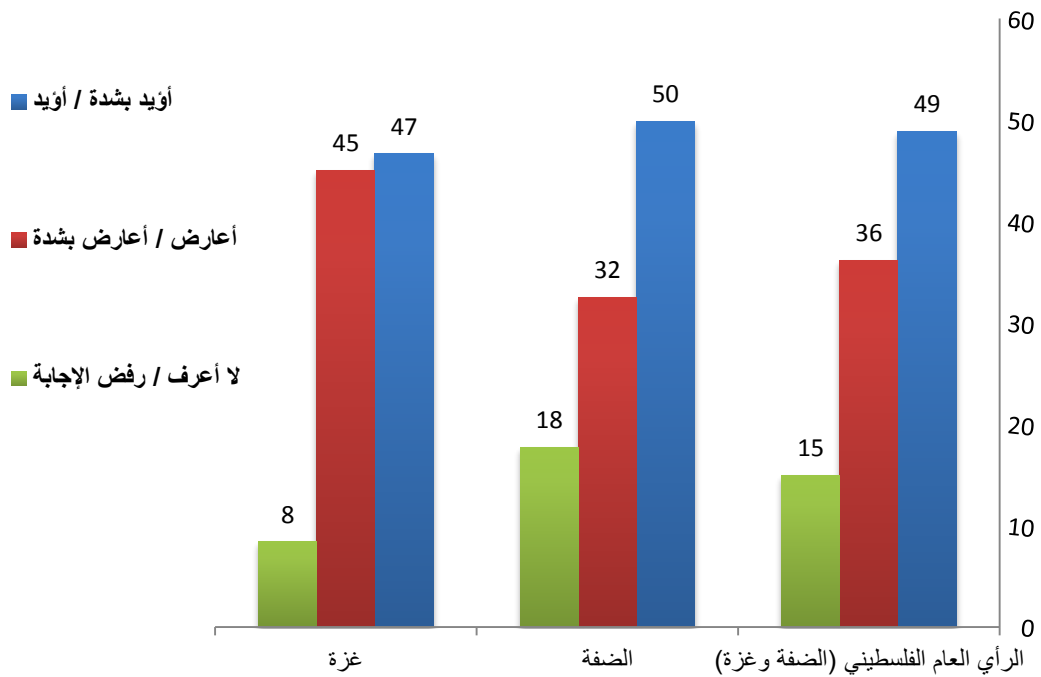
وفي الإطار نفسه، فقد تم سؤال الفلسطينيين حول مدى تأييدهم أو معارضتهم لعودة المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب في عام ٢٠٠٦، والذي انتهت ولايته الدستورية وتوقف عن القيام بأعماله منذ عدّة سنوات. وأظهرت النتائج أنّ نصف المُستجيبين الفلسطينيين (٤٩%) يؤيّدون عودة المجلس التشريعي الفلسطيني لممارسة مهامه وأعماله (١٨% يؤيّدون بشدة، و٣١% يؤيّدون ذلك)، مقابل معارضة ٣٦% من المُستجيبين (١٩% يعارضون، و١٧% يعارضون بشدة).

ومن المهم الإشارة إلى أنّ تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو هذا الموضوع في كل من الضفة وغزة يظهر أنّ نسب التأييد متقاربة ما بين مُستجيبَي الضفة ومُستجيبَي غزة على عودة المجلس التشريعي المنتخب في عام ٢٠٠٦ لممارسة مهامه وأعماله؛ إذ أيد ذلك ٥٠% من مُستجيبَي الضفة و٤٧% من مُستجيبَي غزة. لكنّ نسب المعارضة لعودة المجلس التشريعي لممارسة أعماله بين مُستجيبَي غزة هي أعلى بالمقارنة مع الضفة؛ إذ إنّ ٤٥% من مُستجيبَي غزة يعارضون عودة المجلس التشريعي لممارسة مهامه وأعماله (٢٤% أعارض، و٢١% أعارض بشدة)، مقابل معارضة ٣٣% من مُستجيبَي الضفة (١٨%

أعارض، و ١٥% أعارض بشدة). ومن المرجح أن هذا التباين يشير إلى موقف احتجاجي نحو حماس من قبل مُستجيب غزة. ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة المُستجيبين الذين أفادوا بـ "لا أعرف" حول هذا الموضوع في الضفة بلغت ١٨%، مقابل ٨% في غزة.

الشكل (5)

المؤيّدون والمُعارضون من الرأي العام الفلسطيني لعودة المجلس التشريعي الفلسطيني (المنتخب عام ٢٠٠٦) لممارسة مهامه وأعماله



الخلاصة

أظهرت النتائج بأنّ الرأي العام الفلسطيني مُتوافق إلى حد الإجماع على أنّ "اتفاق الإطار" الذي يُرَوّج له وزير الخارجية الأميركي جون كيري يصب في تحقيق المصالح الإسرائيليّة، وهو يُعبّر بشكلٍ جليّ عن رفضه لهذا الاتفاق. كما أنّ الرأي العام الفلسطيني مُتوافق على رفض الشروط التي عادةً ما تطرح على الجانب الفلسطيني كشرط لتوقيع اتفاق سلام نهائيّ مع إسرائيل مثل الاعتراف بيهوديّة الدولة، واستمرار

سيطرة إسرائيل على المعابر البرية والبحرية والجوية، والقبول بالتعويض بدلاً من حق العودة، وبقاء المستوطنات. إنَّ الرأي العام الفلسطيني غير مُستعد على الإطلاق لتقديم تنازلات في هذه الموضوعات التي أصبحت بمنزلة ثوابت أساسية للشعب الفلسطيني.

لقد أظهرت النتائج أنَّ الرأي العام الفلسطيني قد أورد العديد من الأسباب كعوامل مُعوقة للمصالحة الوطنية، وعلى رأسها المصالح الشخصية والحزبية لقيادات الفصائل الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي، وتدخّل أطراف خارجية. وقد حمّل ٤% من الفلسطينيين قيادة فتح والسلطة الفلسطينية مسؤولية عدم تحقيق المصالحة، كما حمّل ٤% من الفلسطينيين أيضاً قيادة حماس وحكومة غزة مسؤولية عدم تحقيق المصالحة الوطنية.